

أول بشري للمعيد الجديد لكلية الإعلام العمر لـ «الوطن»: دكتوراه في الإعلام والموافقة على إضافة ٤ ماجستير الوطن

أصدر وزير التعليم العالي عاطف نداف قراراً حصلت «الوطن» على نسخة منه، نص على افتتاح درجة الدكتوراه في كلية الإعلام بجامعة دمشق وذلك في اختصاصات الإذاعة والتلفزيون والصحافة والنشر والعلاقات العامة والإعلان. وفي تصريح خاص لـ «الوطن» أكد عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق الدكتور محمد العمر أهمية هذا القرار الذي يعكس اهتمام الوزير بالتزامن مع اقتراب بدء العام الدراسي، مشيراً إلى عدم الموافقة على اقتراح درجة الدكتوراه في الإعلام الإلكتروني وذلك لعدم توافر المقومات اللازمة لافتتاح القسم والكادر الذي يؤهل افتتاح درجة الدكتوراه من عدد كاف من الأساتذة والأساتذة المساعدين على وجه التحديد والنصاب المطلوب لافتتاح الدرجة في الإعلام الإلكتروني.

ولتأتي أهمية القرار انطلاقاً من الحاجة الماسة لرفع السوق بالكوادر المتخصصة في الدكتوراه، لأن الإعلام دخل في الحياة التخصصية، في ظل توجه نحو الإعلام المختص وطبيعة التطور الحاصل في تخصصات الإعلام، علماً أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين والمعنيين والقاسمين بالأعمال (هيئة تعليمية) يقدر بـ ٤ أعضاء، ويصل عدد الطلاب في كلية الإعلام إلى نحو ١٥٠٠ طالب وطالبة، يتوزعون على أقسام الإذاعة، والصحافة، والعلاقات العامة، والإعلام الإلكتروني.

وتأتي أهمية القرار انطلاقاً من الحاجة الماسة لرفع السوق بالكوادر المتخصصة في الدكتوراه، لأن الإعلام دخل في الحياة التخصصية، في ظل توجه نحو الإعلام المختص وطبيعة التطور الحاصل في تخصصات الإعلام، علماً أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين والمعنيين والقاسمين بالأعمال (هيئة تعليمية) يقدر بـ ٤ أعضاء، ويصل عدد الطلاب في كلية الإعلام إلى نحو ١٥٠٠ طالب وطالبة، يتوزعون على أقسام الإذاعة، والصحافة، والعلاقات العامة، والإعلام الإلكتروني.



الحكومة رصدت نصف مليار ليرة لإحداث بناء جديد من ٥ طوابق بجميع التخصصات

١٠ ملايين دولار منحة من اليابانيين لمشفى الأطفال



فادي بك الشريفة

كشف مدير الهيئة العامة لمشفى الأطفال الجامعي مازن حداد للوطن أن اليابانيين وافقوا على تقديم منحة للمشفى قيمتها ١٠ ملايين دولار بعد متابعة حثيثة ومستمرة من وزير التعليم العالي عاطف نداف على إثر الزيارة التي قام بها وفد من منظمة الصحة العالمية إلى مشفى الأطفال برفقة مندوبين اثنين من اليابان اطلعوا فيها على الخدمات والجهود الكبيرة المبذولة والتحديثات والأعباء نتيجة تحمل المشفى للضغط الكبير من الأطفال المرضى والمراجعين من جمع أنحاء القطر، وخاصة أن ٧٠ بالمئة من المرضى والمراجعين في المشفى من الأطفال من المناطق الساخنة.

ولفت حداد إلى التنسيق بين وزارة التعليم العالي والخارجية مع منظمة الصحة العالمية كي يتم تقديم المنحة للقيام بأعمال تأهيل شامل للمشفى من إكساء بناء متكامل للإسعاف والعيادات مؤلف من ٧ طوابق، وإجراء أعمال الإكساء الكامل، الأمر الذي يزيد عدد الأسرة بالنسبة للإسعاف والإقامة المؤقتة والعيادات، مبيّناً أنه سيتم ردف المشفى بأجهزة كاملة للبناء من مخبر إسعافي وأشعة إسعافية بالنسبة للجراحة، علماً أن الكلفة التقديرية لتجهيز البناء مليوناً دولاراً.

وأضاف حداد: إن المشفى طلب من منظمة الصحة أجهزة كاملة كالمرئان والتصوير الطبقي المحوري، وأجهزة غسيل كلية، ونظام الأرشفة، والمونيتورات، وجهاز تنظير قصبات، وسيارتي إسعاف، وطاولة عمليات مزودة بـ مونتور، إضافة إلى ٢٠ سريراً للعناية المشددة، وأصناف وزمر دوائية أجنبية كلفها مليوناً دولار، إضافة إلى إعادة تأهيل الحفرة الغنية التي تعتبر أساسية بالتعامل مع منتجات

طرطوس - الوطن

بعد ٩ سنوات نسبة تنفيذ محطة طرطوس ٨ بالمئة فقط!

الصحي في طرطوس تكليفاً

أحمد بدران لـ «الوطن» أن سبب التوقف يعود إلى سحب الاعتماد المستندي الخاص بالمشروع حيث لم تتمكن الجهة المنفذة من صرف استحقاقاتها «أجور الدراسة» والبالغة حوالي نصف مليون يورو. وبناء عليه توقفت عن العمل إلى حين حل هذا الموضوع حيث عقدت اجتماعات وتمت بالنتيجة الموافقة على تمويل المشروع من الصندوق الائتماني السوري الإيراني وقمنا بمخاطبة الجهة المنفذة لاستئناف العمل إلا أن الجهة المنفذة وحتى تاريخه لم تنابر إلى استئناف العمل في المشروع.

وعن إجراءات الشركة والوزارة لاستئناف العمل أشار بدران إلى أن شركة الصرف الصحي قامت بمخاطبة وزارة الموارد المائية بـمذكرة تضمنت أن الشركة الإيرانية المنفذة لم تنابر إلى استئناف العمل في المشروع حتى تاريخه ونحن بانتظار الإجراءات.

والسؤال هل يعقل أن تكون نسبة تنفيذ هذا المشروع الحيوي ٨ بالمئة بعد «٩» سنوات من العقد وأمر المباشرة؟ وكـ منصبح تكاليف المشروع وقدرته على الاستيعاب بعد كل هذا الزمن والظروف؟ سؤال نضعه برسم الحكومة وننتظر المعالجة.

بعد عقود من المعاناة والانتظار

والتلوث الذي تسببه عشرات خطوط الصرف الصحي التي تصب في البحر على شاطئ طرطوس، وبعد أكثر من ثلاثين سنة على البدء بتنفيذ شبكات الخطوط الرئيسية والفرعية للمدينة وإنجاز معظمها وإيصالها إلى محطة ضخ مشوار وموقع محطة ضخ الغمقة وموقع محطة ضخ العجمي، وبعد سنوات من تلوث شركة أوروبية كان قد تم التعاقد معها، بعد كل ذلك تعاقدت وزارة الإسكان والمرافق مع شركة طهران ميراب الإيرانية على تنفيذ محطة معالجة طرطوس المركزية الواقعة شمال مدينة طرطوس بموجب العقد ٦/٤/٢٥/٤١ لعام ٢٠٠٨ أي قبل بدء الأزمة بثلاث سنوات وقد تم إعطاء أمر المباشرة للشركة في ٢٠٠٩/٨/٣٠ بعد وضع حجر الأساس للمشروع من رئيس مجلس الوزراء الأسبق وسط احتفال رسمي وشعبي كبير.

ورغم أن المدة العقدية حددت بـ «١٠» عاماً «أي كان يفترض أن تنتهي المحطة قبل بدء الأزمة، فإن نسبة التنفيذ ما زالت ٨ بالمئة فقط حتى الآن.

والسؤال لماذا؟ وما أسباب توقف العمل في المشروع من الشركة الإيرانية؟

وأوضح مدير عام شركة الصرف

حداد لـ «الوطن»: لإجراء أعمال الإكساء وتأمين الأدوية الأجنبية وجميع التجهيزات الطبية

بعد عملية التوسعة، إضافة إلى طابقين للدعوات وخاصة أن لدى شعبة الدعوات ٣٧ سريراً وتوسعة قسم الدعوات والأورام والسرطانات ليصبح العدد ٨٠ سريراً بعد أعمال التوسعة، وبموجب توافر الاعتماد سيتم التعاقد مع إحدى مؤسسات الدولة لتنفيذ الأعمال.

وأوضح حداد أن في المشفى حالياً ٥٥ منقصة وسيتم أيضاً تأمين ٥٥ منقصة أخرى خلال الفترة القادمة، إضافة إلى وجود جهاز فصل البلازما لإجراء عمليات مرض (غيلان باريه) الذي يصيب الأطفال وهو مرض سببه مناعي أو فيروسي، مشيراً إلى إجراء ٤٠ عملية منذ بداية العام، علماً أن جلسات فصل البلازما والإقامة في العناية تكلف المريض بما يعادل ٢٥ مليون ليرة سورية لو أجريت خارج مشفى الأطفال ولكن تجرى مجاناً في المشفى، مبيّناً أنه سيتم إضافة ٢٠ حاضنة جديدة خلال شهرين وذلك بتوجيه من وزير التعليم العالي، علماً أن لدى المشفى

المشفى السائلة كي لا تسبب تلوثاً.

وقال مدير المشفى: تم أيضاً طلب تأمين جميع الأجهزة من تصوير طبقي محوري ومرئان، ٢٥ حاضنة، ٢٥ مونتور، و ٢٥ منقصة خاصة بالحواسن، ٢٠ منقصة بالنسبة للعناية المشددة والأسرة، مؤكداً أن منظمة الصحة العالمية قدرت تكلفة هذه المتطلبات والأجهزة والأدوية بنحو ٥ ملايين دولاراً لتحديث المشفى، ذاكراً أنه في حال تم تقديم المنحة لمنظمة الصحة العالمية قدرت سورية سيتم إنجاز مختلف الأعمال خلال عام.

وأكد حداد أن هناك اهتماماً كبيراً من رئيس الحكومة ووزير التعليم العالي بواقع مشفى الأطفال الجامعي، ومنها ما وافق عليه رصف نصف مليار ليرة سورية لتأهيل بناء جديد فوق المراب وداخل حرم المشفى مؤلف من ٥ طوابق بين طابق أرضي للضيافة (بيت الضيافة) وطابق للعيادات وآخر لغسيل الكلية في ظل وجود ٤ أجهزة غسيل كلية ليصبح العدد ١٤ جهازاً

٤٤ حاضنة مؤكداً ضرورة وضع حواضن في جميع مشافي التعليم العالي لاستقبال الحالات البسيطة، مع أهمية التنسيق بأهمية وضع ٤ حواضن على الأقل في كل مشفى تضم قسم توليد.

وأشار مدير المشفى إلى وجود ٢٠ سريراً في العناية المشددة بين عناية داخلية وجراحية للأطفال (ما بعد العمل الجراحي)، كما يوجد شعبة لانتانات والعزل، والشعبة العامة لاستقبال الأطفال البهيمية والقلبية والكلية والاستقلاب، وشعبة الدعوات والأورام، والشعبة الجراحية تضم ٥٧ سريراً، مبيّناً أن بين ٢٠٠٠-٨٠٠٠ مريض ومراجع في مشفى الأطفال في مختلف الأقسام، علماً أنه يتم يومياً إجراء أكثر من ٢٠ عملية يومياً، وأن المشفى يستقبل الحالات الإسعافية الجراحية وجميع حالات الرضوض، ذاكراً توقف عمليات زرع الكلى الذاتي بسبب عدم توافر الأدوية اللازمة والتي كان يتم تأمينها عن طريق (فارمكس).

٤ مذكرات كـ بحث ترفع إلى الوزارة أسبوعياً لمواطنين راجعوا القضاء شريفة لـ «الوطن»: معظم أهالي إدلب يلجؤون إلى محاكم الدولة في المحافظة



محمد منار حميجو

قال المحامي العام في إدلب زياد شريفة: إن معظم أهالي إدلب يسجلون دعاوهم الشرعية سواء الزواج والطلاق والوصية وغيرها من الأمور الولائية في المحاكم التي تم فتحها من إدلب والتابعة للدولة، مؤكداً أن الأهالي عندهم ثقة بمحاكم الدولة وبالتالي فإن الإقبال كبير عليها.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن» أضاف شريفة: إن المواطنين يعتبرون أن محاكم الدولة هي الموثوقة لديهم، ولذلك يلجؤون إليها لتسجيل أمورهم الشرعية، معتبراً أن وجود تلك المحاكم في العديد من مناطق إدلب لعبت دوراً إيجابياً في تسهيل أمور المواطنين بشكل كبير.

وقال: نعمل على استئجار مبنى خاص للعديلية وذلك لنقل اختصاص المحاكم الجزائية والمدنية من عدلية حماة إلى إدلب باعتبار أن الأولى هي المعنية في النظر في هذه الدعاوى.

وأكد شريفة أن هناك جهوداً حثيثة من وزارة العدل لتخصيص بناء مستقل للعديلية رغم الصعوبات في ذلك لأهمية إعادة الاختصاص إلى عدلية إدلب للنظر في الدعاوى المدنية والجزائية.

وبين شريفة أنه تم نقل اختصاص المحاكم المدنية والجزائية عدلية حماة كونه ليس لدى عدلية إدلب الكادر الكافي إضافة إلى أنه لا يوجد بناء مستقل، مضيفاً: نتمنى أن يتوافر المبنى في أسرع وقت ممكن.

وفي غضون ذلك كشف شريفة أنه أسبوعياً يتم رفع أكثر من ٤ مذكرات كـ بحث لمواطنين يراجعون القضاء إلى وزارة العدل للإطلاع عليها بناء على تعميم وزير العدل هشام

نعمل على استئجار مبنى في حماة لإعادة اختصاص المحاكم الجزائية والمدنية لعدلية إدلب

الشعار والمتضمن أن قرار مذكرات البحث يصدر من رئيس دائرة تنفيذ الأحكام الجزائية، مؤكداً أنه يتم إطلاع الوزارة على مذكرات البحث أسبوعياً.

وأوضح أنه لكل مذكرة حالة خاصة وذلك أن هناك من تم تشميل الحكم الصادر بحقه بمرسوم العفو كما أن هناك أشخاصاً يتم تقديمهم إلى القضاء وبعد التأكد من عدم تورطها في الجرم الموجه إليهم يتم إطلاق

أصحاب المزارع يستغلون التراخيص للمتاجرة بمياه الشرب في القرى

السويداء-عصير صيمومة

القرى أكدوا أن كثيراً من أصحاب المزارع ومربي الأغنام والابقار والدواجن ممن حصلوا على ترخيص من مديرية الموارد المائية في السويداء للحصول على المياه من طوابع أبار المكرة التابعة للمديرية يقومون ببيع أو استثمار تلك التراخيص بالاتفاق مع أصحاب الصهاريج الخاصة ما خلق تجاراً حقيقين لمياه الشرب في البلدة، مؤكداً ضرورة قيام المديرية بالتدقيق بتلك التراخيص والحاجة الفعلية لتلك المزارع من كميات المياه التي تعبأ من تلك الطوابع لسقاية مواشهم.

وفي سياق آخر توقفت محطة سد جبل العرب عن العمل بسبب نفاد مخزون مياه السد والتي كانت تسهم في توفير مياه الشرب للقرى والتجمعات السكانية في المنطقة والبالغ عددها نحو ١٤ قرية وتجمعاً سكانياً وتضم نحو ٤ ألف نسمة.

وبين مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب في السويداء وائل شقير أن كميات المياه التي كان يتم ضخها عبر محطة سد جبل العرب تبلغ حوالي ٢٢٠٠ متر مكعب يومياً مؤكداً أن المؤسسة اتخذت حزمة من الإجراءات لتأمين مياه الشرب للمواطنين في تلك القرى كحل إسعافي من بينها ضخ المياه من مشروع أبار خازمة عبر خمس مراحل ضخ إلى محطة التصفية في سد جبل العرب ليتم بعدها ضخ المياه منها إلى القرى بكمية تتراوح بين ٥٠٠-٦٠٠ متر مكعب يومياً لتأمين جزء من احتياجات المواطنين من مياه الشرب عبر الشبكة.

وأوضح شقير أنه سيتم سد النقص المتبقي والبالغ نحو ١٥٠٠ متر مكعب من خلال نقل المياه بالصهاريج والجرارات من أبار قرية الغمقة بعد أن وقعت المؤسسة عدة عقود بهذا الخصوص بالإضافة إلى العمل على تجهيز بئرين في مشروع أبار خازمة وتشغيلهما خلال الفترة القريبة القادمة بما يسهم في دعم الوارد المائي في تلك القرى.

وأشار شقير إلى أنه تم إعادة تشغيل المحطة مطلع العام الجاري واستمرارها بعد أن كانت خارجة عن الاستعمال منذ شهر تموز العام الماضي نتيجة نفاد مخزون مياه السد حيث تم تشغيلها آنذاك بعد أن أصبح مخزون مياه السد نحو ألف متر مكعب.

باتت الحاجة لمياه الشرب واقعاً فرض نفسه على جميع قرى وبلدات وأحياء السويداء ويبدو أن مسلسل إصلاحات أبار المياه المتعطلة على ساحة المحافظة ينتهي ويظهر عجز مؤسسة المياه وأصحابها وجلياً أمام تفاقم الإشكالية وازدياد الحاجة إلى مياه الشرب خاصة خلال أشهر الصيف الطويلة.

وتضمنت جميع التراخيص المقدمة لـ «الوطن» أن سوء التوزيع في الشبكات واستنثار سائقي صهاريج المياه سواء التابعة منها للمؤسسة أم الصهاريج الخاصة بتوزيع المياه على الأهالي حول نضص المياه إلى أزمة من جهة وتجارة رابحة للقائمين عليها من جهة أخرى حيث يؤكد أهالي بلدة القريا أن المياه لا تصل إليهم عبر الشبكات سوى مرة كل ٢٠ أو ٢٥ يوماً علماً أن ساعات الضخ لا تتجاوز الساعتين ما يؤدي إلى عدم وصول أكثر من ١٠ براميل خلال المدة المذكورة، مشيرين إلى ابتزاز أصحاب الصهاريج ومطالبتهم الأهالي بمبالغ كبيرة لإيصال المياه إلى منازلهم، على حين أكد البعض عدم العدالة بالتوزيع، لافتين إلى أن تبريرات مؤسسة مياه السويداء أمام النقص الحاصل في مياه الشرب لم يعد مجدياً أو منطقياً، مطالبين الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة أمام ضعف عمل المؤسسة وعجزها عن تأمين المياه للمنازل.

من جانبه أكد رئيس وحدة مياه القريا عاصم حامد أن العمل على تأمين مياه الشرب يأتي ضمن أقصى الإمكانيات المتاحة للوحدة وخاصة مع تعطيل بئرين من أبار مياه الشرب في بلدة القريا وسعي المؤسسة إلى تزويد الأهالي بالمياه من البئرين المستقرين، إضافة إلى ردف البلدة بجزء من حاجتها عن طريق مشروع منتج بكا إلا أن كمية المياه الواصلة إلى البلدة لم تتجاوز الـ ٣١١٠٠ على حين الحاجة تزيد على ١٨٠٠ ٣،م لافتاً إلى أنه جرى التحقق بكثير من الشكاوى المقدمة بحق سائقي صهاريج المياه التابعة للمؤسسة بتقاضيات مبالغ مالية مقابل إيصال مياه الشرب إلى منازلهم إلا أنه لم تكتف إدانة أي منهم أما الصهاريج الخاصة فلا سلطة لمؤسسة المياه على عملهم، إلا أن بعض الأهالي في التقهقر «الوطن» في وحدة مياه

إقرار دليل

التقييم العقاري

الوطن

أقر مجلس إدارة هيئة الإشراف على التمويل العقاري الدليل الإرشادي للتقييم العقاري، متضمناً معايير التقييم العقاري، ومعايير التقييم لغايات التأمين عن أمتل عن طرق التقييم العقاري وملخص القوانين المتعلقة بالعقارات التي تدخل في صلب عمل التقييم العقاري.

وعلى صعيد آخر وافق المجلس على إجراء اختبار للسادة المتقدمين لاختبار التقييم العقاري ممن لم تسمح لهم ظروفهم بحضور الامتحان عام ٢٠١٤ والذين احتفظوا بحقوقهم، على أن يتم الإعلان عن موعد التقدم لاحقاً، كما وافق المجلس من حيث المبدأ على إجراء امتحان التقييم مستقبلاً في حلب واللاذقية شريطة أن يبلغ عدد المتقدمين لمصلحة كل محافظة ٥٠ متقدماً على الأقل، ويشترط في المتقدم لنيل شهادة التقييم العقاري أن يكون مهندساً مدنياً أو معمارياً أو من حملة شهادة الحقوق أو الاقتصاد، وأن يخضع لفترة تدريب مدتها ٤ أسابيع، ليتقدم بعدها للاختبار.